



نخيل نيوز - متابعة

يواجه جيانى إنفانتينو اتهامات جديدة تتعلق بالشفافية المالية عقب الكشف عن حصوله على مدفوعات إضافية بقيمة 1.76 مليون دولار من شركة أمريكية مرتبطة بتنظيم كأس العالم 2026.

ذكرت صحيفة "ذا تايمز" البريطانية أن وثائق مقدمة إلى مصلحة الضرائب الأميركية أظهرت أن شركة 2026 دفعت المبلغ لإنفانتينو، الذي يتولى رئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، إلى جانب التعويضات والمكافآت التي حصل عليها من الاتحاد الدولي خلال العام نفسه.

وكان التقرير السنوي لـ "فيفا" أشار إلى حصول إنفانتينو على نحو 4.27 مليون فرنك سويسري، بما يعادل قرابة 3.88 مليون جنيه إسترليني، خلال عام 2024. دون إدراج المدفوعات الإضافية الواردة في الوثائق الأميركية ضمن إجمالي مستحقاته المعلنة.

وأثارت هذه المعلومات تساؤلات بشأن مدى التزام الاتحاد الدولي بقواعد الإفصاح المالي، خصوصا أن لوائح تنص على ضرورة الإعلان عن التعويضات التي يحصل عليها رئيس المنظمة.

وفي هذا السياق، اعتبر ميغيل مادورو، الرئيس السابق للجنة الحوكمة في "فيفا"، أن عدم الكشف عن المدفوعات الإضافية، إذا ثبت أنها صرفت لإنفانتينو من جهات مرتبطة بالاتحاد ولم يفصح عنها، يمثل مخالفة واضحة للقواعد، داعيا إلى فتح تحقيق في القضية.

وأظهرت الوثائق أن المبلغ المدفوع من الشركة الأميركية تضمن 626 ألفا و229 دولارا تحت بند "تعويضات أخرى خاضعة للإبلاغ"، إلى جانب مكونات أخرى من الحزمة المالية.

كما نقلت تقارير صحفية عن مصدر مطلع أن إنفانتينو ربما حصل على مدفوعات مماثلة، أو أكبر، خلال عامي 2025 و2026. إلا أن هذه المعلومات لم تعرض بوصفها مبالغ مؤكدة في التقارير المنشورة.

وتطرقت القضية كذلك إلى إقامة إنفانتينو في منزل فاخر بمدينة ميامي، خلال فترة الاستعدادات لكأس العالم، بعدما أثارت التقارير تساؤلات بشأن احتمال ارتباط المدفوعات الإضافية بنفقات إقامته. لكن لم يقدم دليل قاطع يثبت استخدام هذه الأموال لهذا الغرض.

نخيل نيوز

ومع استمرار الجدل، تتركز التساؤلات على أسباب عدم ظهور المبلغ الإضافي ضمن مستحقات إنفانتينو المعلنة لعام 2024، وما إذا كانت المدفوعات خضعت لإجراءات الإفصاح المطلوبة. ولم يثبت حتى الآن صدور حكم قضائي أو قرار رسمي يدين إنفانتينو بارتكاب مخالفة، فيما تبقى القضية مرتبطة باتهامات بشأن الشفافية المالية وآليات الإفصاح داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم.